

سلسلة

البيتكوين، ملاذٌ ممّن؟

جميع مقالات السلسلة في وثيقة واحدة، بترتيب القراءة. آخر تحديث: 7 نوفمبر 2026.

البيتكوين في أربع مقالات. الأولى تشرح كيف يعمل، خاصية واحدة في كل مرة، في مرآة الذهب والنقود. والثانية تنظر في من يستخدم فعلاً الخاصية التي تجعله غير قابل للتجميد، من الاحتياطيات الروسية إلى رسم عبور هرمز. والثالثة تروي كيف تراقب الدول من يشتري العملات المشفرة ويبيعها وكيف تفرض عليه الضرائب. وفي الختام، مقال رأي موقَّع عن الخوف الذي يثيره البيتكوين لدى المؤسسات.

المحتويات

1. البيتكوين في المرآة: كيف يعمل، مقارنةً بالذهب وبالنقود
2. البيتكوين، من يجمّد ومن يهرب: الاحتياطيات الروسية والعقوبات ورسم عبور هرمز
3. البيتكوين، من يراقب ومن يفرض الضرائب: القواعد الجديدة في أوروبا والعالم
4. المفاتيح

البيتكوين في المرآة: كيف يعمل، مقارنةً بالذهب وبالنقود

باختصار

- البيتكوين سجلّ علني للمدفوعات، منسوخ على آلاف الحواسيب. لا أحد يُصدره، ولن يتجاوز عدده أبداً 21 مليوناً.
- البيتكوين ملكٌ لمن يحمل المفاتيح. من يتركه على منصة يملك وعداً، كمن يملك ذهباً في خزينة أو مالاً في مصرف.
- على الشبكة لا أحد يستطيع إيقاف دفعة أو تجميد حساب. لا يمكن التدخل إلا عند المداخل والمخارج، أي على المنصات.
- في الحرب لا يُعدّ أيٌّ من الثلاثة ملاذاً مثالياً: البيتكوين أصعبها مصادرةً، والذهب أسهلها مقايضةً، ونقود البلد المستقر أسهلها إنفاقاً.
- «العملات المشفرة» ليست شيئاً واحداً. أكثر من نصف الرموز المُنشأة منذ 2021 ماتت؛ والبيتكوين وحده يمثل نحو 59% من السوق.

في 31 أكتوبر 2008 كان العالم المالي لا يزال تحت أنقاض ليمان براذرز، الذي أفلس قبل ستة أسابيع. في ذلك اليوم، وعلى قائمة بريدية لهواة التشفير، نشر شخص يوقّع باسم ساتوشي ناكاموتو وثيقة من تسع صفحات: تصف «نظام نقد إلكتروني بين الأفراد» لا يحتاج إلى أي مصرف. في 3 يناير 2009 بدأت الشبكة العمل. وفي أول كتلة بيانات ترك ناكاموتو رسالة: عنوان صحيفة *التايمز* البريطانية في ذلك اليوم، «وزير المالية على وشك خطة إنقاذ ثانية للمصارف». كانت توقيعاً وبياناً في آن. ولا يُعرف حتى اليوم من هو ناكاموتو.

بعد سبعة عشر عاماً يُسمّى البيتكوين «الذهب الرقمي»، وهناك من يعدّه أصلاً آمناً. ولكي نفهم إن كان كذلك، نضعه في المرآة أمام المقياسين اللذين نستخدمهما جميعاً: الذهب، أقدم الملاذات، والنقود اليومية، اليورو أو الدولار. يسمّيها الاقتصاديون النقود *الإلزامية* (fiat، أي «ليكن» باللاتينية): قيمتها لا تأتي من ارتباطها بشيء مادي، بل من إعلان دولةٍ أنها عملة قانونية. خاصية واحدة في كل مرة، بلا مصطلحات تقنية.

قبل أن نبدأ: البيتكوين ليس «العملات المشفرة»

كثيراً ما يُقال «العملات المشفرة» كأنها شيء واحد. ليست كذلك. منذ 2021 وُلد أكثر من 20 مليون رمز رقمي، وأكثر من نصفها لم يعد يُتداول: في 2025 وحده، بحسب منصة البيانات CoinGecko، مات 11,6 مليوناً. كانت في معظمها *عملات الميم* (memecoins)، عملات تُنشأ للمزاح أو للمضاربة، غالباً في دقائق ومن دون أي مشروع وراءها: على Pump.fun، الموقع الأكثر استخداماً لإطلاقها، نحو 98% منها لا تصل أبداً إلى سوق حقيقية.

أما القيمة فتتركز في أسماء قليلة جداً. في 7 نوفمبر 2026 كان البيتكوين وحده يمثل نحو 59% من مجمل سوق العملات المشفرة؛ والإيثيريوم، أكبر منصة للعقود الآلية، نحو 11%؛ والعملات المستقرة المرتبطة بالدولار 11% أخرى. ولا تتجاوز قيمة قطاع عملات الميم كله أكثر من 1% بقليل، وأكثر من ثلثها لعملة واحدة هي دوجكوين، التي وُلدت عام 2013 مزحةً.

هذه السلسلة تتحدث عن البيتكوين، وحين تتحدث عن شيء آخر، كالعملات المستقرة، تقول ذلك صراحة. فما يصحّ على البيتكوين، كسقف الـ21 مليوناً أو شبكة لا يتحكم بها أحد، لا يصحّ تلقائياً على غيره: لكل عملة مشفرة قواعدها، والكثير منها لها جهة مُصدِرة أو مجموعة مؤسسين تستطيع تغييرها.

1. من يمسك السجل

البيتكوين. سجلّ المدفوعات، المسمّى *البلوكتشين* («سلسلة الكتل»)، علني، وله نسخ متطابقة على آلاف الحواسيب المنتشرة في العالم. كل عشر دقائق تقريباً تُضاف «كتلة» جديدة من المدفوعات، مرتبطة بالسابقة بحيث لا يستطيع أحد تغيير الماضي من دون أن يلاحظ الجميع. ويستطيع أي شخص قراءة كل الحركات منذ 2009 حتى اليوم.

الذهب. سبيكة في خزينة لا تحتاج إلى سجل: هي لمن يمسكها بيده. لكن معظم ذهب الاستثمار موجود في خزائن المصارف وجهات الحفظ، وهناك تُكتب الملكية في سجلاتها الخاصة، التي لا يراها سواها.

النقود. حسابنا موجود في سجلات المصرف، والحسابات بين المصارف في سجلات المصرف المركزي. إنها سجلات خاصة: يراها المصرف والمصرف المركزي، والسلطات عند الحاجة.

2. من يُنشئه

البيتكوين. لا أحد. القواعد، بما فيها عدد ما يمكن أن يوجد من البيتكوين، مكتوبة في البرنامج. ولتغييرها يلزم اتفاق الأغلبية الساحقة ممن يشغّلون الشبكة، وهذا ما يجعل المساس بها صعباً.

الذهب. الطبيعة. المناجم تستخرجه، ولا أحد يقرر كم سيصل منه إلى السوق: يتوقف ذلك على ما يُكتشف وعلى كلفة استخراجه.

النقود. يُنشئها المصرف المركزي، ومعظمها تُنشئه المصارف التجارية كلما منحت قرضاً: شرح ذلك بنك إنجلترا نفسه عام 2014. إنه خيار سياسي واقتصادي، وثمة من يتخذه.

3. كم يوجد منه

البيتكوين. لن يتجاوز أبداً 21 مليوناً. تولد الوحدات مكافأةً لمن يُبقون الشبكة عاملة، وكل أربع سنوات تقريباً تنخفض هذه المكافأة إلى النصف: هذا ما يُسمّى *التنصيف* (halving)، وآخره كان في أبريل 2024. في مارس 2026 أُنشئ البيتكوين رقم عشرين مليوناً: أكثر من 95% مما سيوجد منه بات متداولاً، وآخر الوحدات ستأتي نحو عام 2140. وقد ضاع جزء منها إلى الأبد، لأن أصحابها أضاعوا المفاتيح: التقديرات تتراوح بين مليونين وأربعة ملايين.

الذهب. نادر، لكن مجموعه ليس ثابتاً. استُخرج عبر التاريخ نحو 220 ألف طن، كلها تقريباً لا تزال موجودة، لأن الذهب لا يُستهلك. وتضيف المناجم كل عام أقل من 2%. وإذا ارتفع السعر صار الحفر أكثر ربحاً.

النقود. لا سقف لها. هدف البنك المركزي الأوروبي تضخم بنسبة 2% سنوياً: عن قصد، تفقد النقود قليلاً من قيمتها كل عام. وأحياناً أكثر بكثير: في أكتوبر 2022 بلغ التضخم في منطقة اليورو 10,6%، أعلى مستوى منذ وُجد اليورو.

4. كم من الطاقة

البيتكوين. يُسمّى من يضيفون الكتل إلى السجل *المعدّنين* (miners). ولكي يفعلوا ذلك عليهم حلّ عملية حسابية تتطلب الكثير من الكهرباء، ومن ينجح أولاً ينال البيتكوين الجديد. الاستهلاك ثمن الأمان: لتزوير السجل يجب إنفاق طاقة أكثر مما ينفقه الآخرون مجتمعين. وبحسب جامعة كامبريدج، تستهلك الشبكة نحو نصف نقطة مئوية من كهرباء العالم، ما يعادل استهلاك بلد متوسط الحجم.

الذهب. الذهب أيضاً «يُعدَّن»، وبالمعنى الحقيقي: حفر الصخر وسحقه وتكريره يستهلك طاقة كبيرة. غير أن التقديرات تتفاوت كثيراً. فبحسب تحليل أجرته عام 2021 شركة Galaxy Digital، وهي شركة تستثمر في البيتكوين، استناداً إلى بيانات مجلس الذهب العالمي، كانت صناعة الذهب تستهلك آنذاك نحو ضعف ما يستهلكه البيتكوين؛ وتقديرات أخرى تعطي أرقاماً قريبة من أرقام الشبكة. ويُضاف إلى ذلك أثر المناجم على الأرض.

النقود. المصارف والفروع ومراكز البيانات وشبكات الدفع تستهلك الطاقة أيضاً. لكن لا يوجد تقدير موثوق وقابل للمقارنة: إنه الطرف الأقل معرفةً في المقارنة.

5. من يملكه فعلاً

البيتكوين. وحدة البيتكوين قيدٌ في السجل العلني، ولا يستطيع تحريكها إلا من يملك «المفتاح الخاص» المقابل. من يملك المفتاح يملك البيتكوين؛ ومن يضيّعه يضيّعه. كثيرون، للراحة، يتركون البيتكوين على منصة تداول، *بورصة* (exchange): في هذه الحال يملكون وعداً من البورصة. ويتداول المستخدمون منذ سنوات شعاراً يقول ذلك بخمس كلمات: «*Not your keys, not your coins*». إن لم تكن المفاتيح لك، فالبيتكوين ليس لك. في 29 أكتوبر 2026 اختفى من محافظ بينانس، أكبر هذه المنصات، نحو 6,3 مليار دولار من العملات المشفرة، في أكبر سرقة سُجّلت على الإطلاق؛ وبعزوها مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى كوريا الشمالية. غطّت بينانس خسائر العملاء من أموالها الخاصة. هذه المرة استطاعت ذلك: لكن الضمانة كانت متانة شركة خاصة.

الذهب. تسري القاعدة نفسها. السبيكة في البيت لك؛ والذهب في حساب أو في صندوق وعدٌ ممن يحفظه. فنزويلا تعرف ذلك: نحو 31 طناً من احتياطياتها في أقبية بنك إنجلترا، وكاراكاس عاجزة منذ سنوات عن استعادتها. لم تكن لندن تعترف بنيكولاس مادورو رئيساً شرعياً، ومن هنا نشأت دعوى طويلة حول من يحق له التصرف بالذهب. وبعد أن قبضت الولايات المتحدة على مادورو في يناير 2026، قالت الحكومة البريطانية إن الذهب سيبقى مجمّداً؛ وفي أكتوبر شكّلت الحكومة والمعارضة الفنزويليتان لجنة مشتركة للمطالبة بإعادته.

النقود. الحساب المصرفي أيضاً وعد: المال دَينٌ على المصرف. وفي الاتحاد الأوروبي هذا الوعد مضمون بالقانون حتى 100 ألف يورو للشخص الواحد في المصرف الواحد. وحيث لا تصمد الضمانة يسقط الوعد: في لبنان، منذ 2019، لا يستطيع المودعون سحب ودائعهم، وفقدت الليرة أكثر من 90% من قيمتها، ويعدّ البنك الدولي هذه الأزمة من أسوأ أزمات العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

6. باسمٍ أو بلا اسم

البيتكوين. العناوين لا تحمل اسم صاحبها، لكن كل حركة تُكتب إلى الأبد في السجل العلني. البيتكوين *مستعار الاسم* لا مجهول الهوية: شركات متخصصة تتتبع المال من عنوان إلى آخر، وهكذا رُبطت أموال بينانس المسروقة خلال ساعات

بقراصنة كوريين شماليين. ويظهر الاسم حين يمرّ المال عبر بورصة تطلب الوثائق.

الذهب. السبيكة لا اسم لها. لكن في كثير من البلدان الأوروبية، لشراء ذهب فوق حدّ معيّن، يجب على التاجر أن يطلب وثيقة هوية.

النقود. النقد مجهول الهوية، والحساب المصرفي ليس كذلك. وللنقد حدٌّ قادم: ابتداءً من 10 يوليو 2027، وفي الاتحاد الأوروبي كله، سيُحظر الدفع نقداً بأكثر من 10 آلاف يورو لشركة.

7. من يستطيع إيقافه

البيتكوين. على الشبكة، لا أحد. الدفعة المؤكَّدة لا تُلغى ولا تُوقف، حتى لو كانت سرقة، ولا تعرف حدوداً ولا مواعيد. لمن يعيش في ظل نظام يراقب الحسابات هذه حرية؛ ولمن عليه تطبيق عقوبة هذه مشكلة. لا يمكن التدخل إلا عند المداخل والمخارج، أي في البورصات، التي تستطيع تجميد حسابات عملائها.

الذهب. الذهب المادي يمكن مصادرته: في البيت، في الخزينة، على الحدود. والمودَع في الخارج يمكن أن يجمّده من يحفظه، كما تُظهر حالة فنزويلا.

النقود. يمكن إيقاف تحويل، ويمكن تجميد حساب، بأمر من قاضٍ أو بعقوبة من حكومة. إنها الأداة الأسرع التي تملكها الدول.

حلٌّ وسط: العملات المستقرة. ثمة عملات رقمية تتداول على بلوكتشين مثل البيتكوين لكنها مرتبطة بعملة، هي الدولار في الغالب: الوحدة تساوي دولاراً. تُسمّى *العملات المستقرة* (stablecoins)، وهي نقود إلزامية في نسخة رقمية. وكالنقود، لها جهة مُصدِرة، شركة خاصة مثل تيثر أو سيركل، تستطيع تجميدها: بعد سرقة بينانس جمّدت الشركتان خلال ساعات جزءاً من الأموال المسروقة. مع البيتكوين لا يمكن ذلك. سنعود إليها في الجزء الثاني.

8. في الحرب

لنتخيّل عائلة مضطرة إلى مغادرة مدينتها تحت القصف.

النقود. المال في المصرف قد يُجمَّد، كما في لبنان؛ والنقد ينفد، وفي بلد في حالة حرب قد يفقد قيمته بسرعة.

الذهب. له قيمة في كل مكان ولا يعتمد على أي مصرف. لكنه ثقيل، ويُرى، وعلى الحدود أو عند حاجز قد يُصادَر.

البيتكوين. بيتكوين تلك العائلة ليس في البيت، ولا في حاسوب، ولا في مصرف: إنه مكتوب في السجل العلني، الذي له نسخ في عشرات البلدان. إذا انقطعت الكهرباء عن المدينة، أو قطعت الحكومة الإنترنت، أو تحطّم الهاتف، يواصل السجل العمل في مكان آخر ولا يفقد شيئاً. لا حاجة إلى إعادة تشغيله: فهو لا يعتمد على أي بلد، وما دام جزء من الشبكة متصلاً في مكان ما من العالم يبقى عاملاً. والمفتاح يمكن حمله في الذاكرة: أكثر المحافظ استخداماً تحوّله إلى اثنتي عشرة أو أربع وعشرين كلمة عادية، يُعاد بها بناء الوصول من أي جهاز. يمكن لثروة أن تعبر الحدود في رأس إنسان، بلا حقائب وبلا تصاريح. في مارس 2022، في الأيام الأولى للغزو الروسي، روت الصحافة المتخصصة قصة لاجئ أوكراني وصل إلى بولندا ومعه نحو 2000 دولار من البيتكوين، أي قرابة نصف مدخراته، على وحدة تخزين USB: قال إنه كان بإمكانه أيضاً أن يكتب كلماته على ورقة ويحملها معه.

لكن في الحرب ثلاثة مخاطر، وهي تسري على الثلاثة. ما يتغير هو المقدار.

السرقة. من يعرف رمز الخزينة يأخذ الذهب؛ ومن يملك بيانات الدخول إلى الحساب يأخذ اليورو؛ ومن يملك الكلمات الاثنتي عشرة يأخذ البيتكوين. يكفي تهديد، عند حاجز أو في البيت. الفرق فيما يحدث بعد ذلك. مع الذهب والبيتكوين السرقة نهائية: لا أحد تطلب منه إلغاءها. أما مع حساب مصرفي، في أوروبا على الأقل، فالدفعة غير المصرَّح بها يُعترض عليها، وعلى المصرف ردّها قبل نهاية يوم العمل التالي، ما لم يكن هناك اشتباه مبرَّر في احتيال العميل نفسه: أكّدت ذلك محكمة العدل الأوروبية في أكتوبر 2026. في الأثناء تتزايد بشدة الاعتداءات لإجبار الناس على تسليم مفاتيح البيتكوين: في 2025 رصدت شركة الأمن CertiK 72 اعتداءً في العالم، وهو أعلى رقم سُجّل على الإطلاق.

انهيار القيمة. يسري على الثلاثة، بسرعات مختلفة. يمكن للبيتكوين أن يخسر الكثير في وقت قصير: في 28 فبراير 2026، حين بدأ قصف إيران، هبط خلال دقائق بينما كان الذهب يرتفع. الذهب يتذبذب أقل، لكنه هبط هو أيضاً في 2026. أما النقود فبحسب أيّها: فقد اليورو في عام واحد، في أسوأ الأحوال، نحو عُشر قوته الشرائية؛ والليرة اللبنانية أكثر من 90%. لمن يفرّ من بلد تنهار عملته، قد يكون البيتكوين أهون الخطرين.

من يقبله. هنا أيضاً المشكلة للجميع. الفلاح لا يريد حبيبات ذهب مقابل البيض، وفي الخارج قد يرفض متجر اليورو. يمكن إنفاق البيتكوين مباشرة من دون مبادلته: على الإنترنت، وفي بعض المتاجر، وبين الأفراد، ومع أنظمة مثل «لايتنينغ» تصل الدفعة في ثوانٍ. لكن الفرق في سهولة المبادلة. اليورو والدولار يُصرفان في أي مصرف في العالم، والذهب لدى أي صائغ؛ أما البيتكوين فيحتاج إلى اتصال وإلى من يقبله. في 2021 جعلته السلفادور عملة قانونية وألزمت المتاجر بقبوله؛ وفي أكتوبر 2024، بحسب استطلاع لجامعة فرانسيسكو غافيديا، قال أكثر من تسعة من كل عشرة سلفادوريين إنهم لا يستخدمونه للدفع، وفي يناير 2025، وللحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، ألغت البلاد الإلزام.

في الحرب إذن لا يُعدّ أيٌّ من الثلاثة ملاذاً مثالياً. البيتكوين أصعبها مصادرةً وأسهلها حملاً؛ والذهب أسهلها مقايضةً في أي مكان؛ ونقود البلد المستقر أسهلها إنفاقاً والوحيدة التي توفر بعض الحماية من السرقة، بينما قد تكون نقود البلد المأزوم أسوأ الثلاثة.

9. كم يساوي، ولماذا

البيتكوين. هو وحده لا يدرّ فائدة ولا أرباحاً ولا ينتج شيئاً: يساوي ما يقبل أحدٌ دفعه مقابله. لذلك يتحرك سعره كثيراً جداً: منذ الرقم القياسي البالغ 126 ألف دولار في أكتوبر 2025 خسر نحو 40%، ويُتداول اليوم حول 76 ألفاً. ومع ذلك، يستطيع مالكه إقراضه لمن يشاء، كما يُفعل بين الأفراد بالذهب أو بالمال. وحول البيتكوين تنشأ خدمات تجعله يعمل. فبالعقود الآلية على البلوكتشين، *العقود الذكية* (smart contracts)، يمكن رهنه للحصول على قرض من دون بيعه: منذ 2025، مثلاً، تتيح منصة أمريكية كبرى ذلك لعملائها، مشترطةً ضماناً يزيد بالثلث على الأقل عن المبلغ المُقرَض. غير أنه في الغالب، لاستخدام هذه الخدمات، يجب تسليم البيتكوين إلى جهة حفظ تحوّله إلى رمز قابل للاستخدام على شبكة أخرى: فتعود المفاتيح إلى وسيط.

الذهب. الذهب أيضاً لا يدرّ فائدة. لكن له استخدامات حقيقية، في الحليّ وفي الصناعة، ومشترين لا يبيعون بذعر: المصارف المركزية، التي اشترته في السنوات الأخيرة بوتيرة قياسية. يتحرك أقل من البيتكوين، لكنه ليس ثابتاً: في نهاية أكتوبر 2026 كان البيتكوين والذهب كلاهما منخفضين بنحو 7% منذ بداية العام، في ذيل ترتيب يضم 21 فئة استثمار كبرى.

النقود. على المدى القصير هي الأكثر استقراراً بين الثلاثة: يورو اليوم يورو غداً. وعلى المدى الطويل تفقد قوتها الشرائية، قليلاً كل عام عن قصد، وكثيراً حين ينفلت التضخم.

المرآة باختصار

	البيتكوين	الذهب	النقود (اليورو، الدولار)
من يُنشئه	لا أحد، البرنامج	الطبيعة، المناجم	المصرف المركزي والمصارف
الكمية	ثابتة، 21 مليوناً	نادرة، تنمو قليلاً	بلا حدّ
من يملكه	من يحمل المفتاح	من يمسكه بيده	المصرف، نيابةً عنك
من يستطيع إيقافه	لا أحد على الشبكة؛ البورصات نعم	من يصادره أو يحفظه	المصارف، القضاة، الحكومات
عبور الحدود	في الذاكرة	ثقيل ويُرى	النقد محدود، والحساب قابل للتجميد
إن سُرق منك	ضائع إلى الأبد	ضائع إلى الأبد	يُردّ في كثير من الأحيان
القيمة	شديدة التقلب	مستقرة على المدى الطويل	مستقرة على المدى القصير، تهبط على المدى الطويل؛ تنهار في البلدان المأزومة
سهولة المبادلة	يحتاج إلى شبكة وطرف مقابل	في كل مكان، لدى صائغ	في كل مكان، إن كانت عملة قوية

يشترك البيتكوين مع الذهب في الندرة وفي غياب جهة مُصدِرة. لكن الذهب يُلمس، وموجود منذ آلاف السنين، ويعمل حتى من دون كهرباء؛ أما البيتكوين فلا يعيش إلا ما دام الإنترنت وشبكة الكهرباء يعملان، وتاريخه سبعة عشر عاماً، ويُحفظ بمفتاح إن ضاع لا يُستعاد. ومع النقود لا يشترك في شيء تقريباً: وهذا بالضبط ما يجعل البعض يختاره.

يبقى السؤال الذي انطلقنا منه. الأصل الآمن يحمي من شيء ما. في 2026 لم يحمِ البيتكوين من هبوط الأسواق. لكن له خاصية لا يملكها لا الذهب في خزينة أجنبية ولا الحساب المصرفي: لا أحد يستطيع تجميده. في الجزء الثاني نرى من يستخدم هذه الخاصية فعلاً، وضدّ من.

المصادر: وثيقة من تسع صفحات · أول كتلة بيانات · منصة البيانات CoinGecko · نحو 98% · نحو 59% من مجمل سوق · أكثر من 1% بقليل · بنك إنجلترا نفسه · البيتكوين رقم عشرين مليوناً · التقديرات · نحو 220 ألف طن · أقل من 2% · 10,6% · جامعة كامبريدج · تحليل أجرته عام 2021 شركة Galaxy Digital · تقديرات أخرى · نحو 6,3 مليار دولار · يعزوها مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى كوريا الشمالية · تعترف بنيكولاس مادورو · قالت · لجنة مشتركة · مضمون بالقانون · يعدّ البنك الدولي · سيُحظر الدفع نقداً · خلال ساعات · روت الصحافة المتخصصة قصة لاجئ أوكراني · ردّها قبل نهاية يوم العمل التالي · أكّدت ذلك · رصدت شركة الأمن CertiK 72 اعتداءً · هبط خلال دقائق · استطلاع لجامعة فرانسيسكو غافيديا · ألغت البلاد الإلزام · الرقم القياسي البالغ 126 ألف دولار · يُتداول · تتيح منصة أمريكية كبرى · بوتيرة قياسية

البيتكوين، من يجمّد ومن يهرب: الاحتياطيات الروسية والعقوبات ورسم عبور هرمز

باختصار

- في 2022 جمّد الغرب نحو 300 مليار دولار من الاحتياطيات الروسية. بقي الذهب المحفوظ في موسكو سليماً، ومنذ ذلك الحين تشتري المصارف المركزية الذهب كما لم تفعل منذ عقود.
- الخاضعون للعقوبات يستخدمون العملات المشفرة، لكن نادراً ما يستخدمون البيتكوين: 84% من الحجم غير المشروع يمرّ عبر عملات مستقرة مرتبطة بالدولار. ويبقى النشاط غير المشروع دون 1% من المجموع.
- في هرمز تفرض إيران رسم عبور يُدفع بالبيتكوين أيضاً، لكن لا تظهر مدفوعات على نطاق واسع. رسمٌ على مجرد المرور محظور في قانون البحار، أيّاً كان من يفرضه وأيّاً كان ما يطلبه مقابله.
- من يفرض العقوبات يجمّد العملات المستقرة، التي لها جهة مُصدِرة. مع البيتكوين لا يستطيع: فيصادر المفاتيح.
- الوسيلة ليست المذنب: غسلت العصابات مئات الملايين عبر مصارف كبرى أيضاً.

في 28 فبراير 2022، بعد أربعة أيام من غزو أوكرانيا، حظر الاتحاد الأوروبي أي عملية على احتياطيات المصرف المركزي الروسي. وفعلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسائر الحلفاء الشيء نفسه. في أيام قليلة فقدت موسكو الوصول إلى نحو 300 مليار دولار، أي قرابة نصف احتياطياتها: دولارات ويوروهات وسندات حكومية مودَعة في الخارج. غير أن جزءاً بقي سليماً. كان ذهب بنك روسيا في أقبية موسكو، ولم يكن أحد يستطيع المساس به.

رأى كل مصرف مركزي في العالم المشهد. وطرح كلٌّ منها على نفسه السؤال ذاته: ماذا لو حدث لنا؟

في الجزء الأول رأينا أن للبيتكوين خاصية لا يملكها لا الذهب في خزينة أجنبية ولا الحساب المصرفي: على الشبكة لا أحد يستطيع تجميده. هنا نرى من يستخدم هذه الخاصية فعلاً، ومن يحاربها، وكيف.

تمهيد: الوسيلة ليست المذنب

قبل الحديث عن العقوبات والأسلحة ورسوم العبور، لا بد من قول أمر بوضوح. من يخالف القانون يستخدم ما يتحرك بسهولة ويصعب حجزه، وقد فعل ذلك دائماً بنقود الجميع. بين 2006 و2010 غسلت عصابات مكسيكية وكولومبية ما لا يقل عن 881 مليون دولار عبر الفرع الأمريكي لـHSBC، الذي دفع 1,9 مليار عام 2012 لإغلاق القضية. وفي 2024 أقرّ بنك TD بذنبه في غسل الأموال، لأنه سمح بمرور أكثر من 670 مليون دولار لشبكات إجرامية عبر حساباته، ودفع أكثر من 3 مليارات. ولم يستنتج أحد من ذلك أن الدولار مذنب.

لكن الدول تتدخل في الأدوات التي تسهّل الجريمة. في 2019 توقف البنك المركزي الأوروبي عن إصدار ورقة الـ500 يورو، لأنها، كما أوضح، قد «تسهّل أنشطة غير مشروعة»: مليون يورو بهذه الفئة كان يزن ما يزيد قليلاً على

كيلوغرامين. بقيت الورقة صالحة، لكنها لم تعد تُطبع. وهو المنطق نفسه الذي يُطبَّق اليوم على العملات المشفرة: لا تُحاكَم الوسيلة، بل يُسعى إلى جعلها أقل ملاءمة لمن يخالف القانون.

ما يلي إذن ليس لائحة اتهام ضد البيتكوين. إنه خريطة لمن يستخدم هذه الخاصية، ومن يحاربها، وكيف يفعلون.

1. الدول تختار الذهب لا البيتكوين

بعد 2022 اشترت المصارف المركزية الذهب كما لم تفعل منذ عقود. بحسب البنك المركزي الأوروبي، صار الذهب في نهاية 2025 البند الأول في الاحتياطيات العالمية، متقدماً على سندات الخزانة الأمريكية: وهو أمر لم يحدث منذ منتصف التسعينيات. يعود ذلك جزئياً إلى السعر الذي ارتفع كثيراً، وجزئياً إلى المشتريات التي تجاوزت ألف طن سنوياً ثلاث سنوات متتالية.

السبب قالته المصارف المركزية نفسها. في استطلاع عام 2023 شمل 85 صندوقاً سيادياً ومصرفاً مركزياً، أجابت الأغلبية بأن تجميد الاحتياطيات الروسية جعل الذهب أكثر جاذبية. وتعيده مصارف مركزية متزايدة إلى الوطن: الهند مثلاً أعادت عام 2024 أكثر من مئة طن من بنك إنجلترا.

البيتكوين يكاد لا يظهر في هذا السباق. تشتري المصارف المركزية أصلاً تعرفه منذ قرون، يُلمس ويمكن حفظه في قبو وطني. ودرس موسكو بالنسبة إليها ليس «استخدموا شيئاً لا يتحكم به أحد»، بل «احفظوا الاحتياطيات حيث تتحكمون بها أنتم».

ثمة تفصيل قانوني. الاحتياطيات الروسية في أوروبا، نحو 210 مليارات يورو اليوم، شبه كلها لدى شركة يوروكلير البلجيكية، مجمّدة لا مصادَرة: لا تزال ملكاً لروسيا، لكن موسكو لا تستطيع استخدامها. في ديسمبر 2025 قرر الاتحاد إبقاءها مجمّدة إلى أجل غير مسمى، لكنه لم يتمكن من استخدامها لتمويل أوكرانيا، بسبب معارضة بلجيكا أساساً، فاقترض 90 ملياراً من الأسواق. ورفع المصرف المركزي الروسي دعوى على الاتحاد أمام المحكمة العامة في لوكسمبورغ، وأصدرت محكمة في موسكو حكماً يُلزم يوروكلير بتعويضه. وما الذي يمكن فعله بأصول مصرف مركزي أجنبي هو من أكثر المسائل المفتوحة في القانون الدولي اليوم.

2. الخاضعون للعقوبات يختارون العملات المشفرة، لكن ليس البيتكوين

إذا كانت الدول التي تخشى العقوبات تختار الذهب، فإن الدول الخاضعة لها اختارت العملات المشفرة. بحسب شركة التحليل Chainalysis، نمت في 2025 تدفقات العملات المشفرة نحو جهات خاضعة للعقوبات بنحو ثماني مرات مقارنة بالعام السابق، مدفوعة أساساً بروسيا وإيران وكوريا الشمالية. لكن يجب القول فوراً إن كل النشاط غير المشروع يبقى دون 1% من حركات العملات المشفرة.

لكن المفاجأة هي *أيّ* عملات مشفرة. ليس البيتكوين: في 84% من الحجم غير المشروع، تكتب Chainalysis، يتعلق الأمر بعملات مستقرة، العملات الرقمية المرتبطة بالدولار. وانخفض البيتكوين إلى نحو 7%؛ وفي 2020 كان العكس. باختصار، من يريد الإفلات من نظام الدولار يستخدم دولارات رقمية.

حاولت روسيا الذهاب أبعد. في يناير 2025 أطلقت شركة روسية A7A5، عملة مستقرة مرتبطة بالروبل ومصممة خصيصاً للالتفاف على العقوبات. في أقل من عام حرّكت أكثر من 100 مليار دولار، بحسب شركة التحليل Elliptic. لكنها

كانت تعمل أساساً جسراً نحو تيثر، أي نحو الدولار مجدداً. وبعد عقوبات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي انهار حجم تداولها: استُهدفت المنصات التي كانت تتداولها واحدة تلو الأخرى.

تسلك كوريا الشمالية طريقاً آخر: تسرق. بحسب Chainalysis، سرق القراصنة الكوريون الشماليون في 2025 أكثر من ملياري دولار من العملات المشفرة؛ وسرقة بينانس في أكتوبر 2026، التي ينسبها مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى كوريا الشمالية، تعادل وحدها ثلاثة أضعاف ذلك. وبحسب الحكومات الغربية، تموّل تلك الأموال برامج الصواريخ والبرامج النووية. وترفض بيونغ يانغ الاتهامات.

3. هرمز: رسم العبور بالعملات المشفرة

الحالة الأحدث هي مضيق هرمز، الذي يمرّ عبره نحو خُمس نفط العالم. منذ منتصف مارس 2026، ومع استمرار الحرب، بدأ الحرس الثوري يفرض رسم عبور على السفن المارّة: حتى 2 مليون دولار للسفينة، يُدفع باليوان الصيني أو بالبيتكوين أو بالعملات المستقرة. وفي 30 و31 مارس حوّله البرلمان الإيراني إلى قانون، عبر «خطة إدارة مضيق هرمز». وفي مايو ظهر أيضاً «تأمين» بحري، Hormuz Safe، بأقساط بالبيتكوين.

تحدثت العناوين عن «رسم عبور بالبيتكوين». الواقع أكثر تواضعاً. كتبت شركة التحليل TRM Labs أنها لم تجد على البلوكتشين أدلة على مدفوعات واسعة النطاق، وبحسب روايات عدة تفضّل إيران العملات المستقرة. البيتكوين هنا رمزٌ قبل كل شيء: وعدٌ بنظام دفع لا تستطيع واشنطن إطفاءه.

على صعيد القانون، المسألة ليست بماذا يُدفع، بل هل يجوز فرض الدفع. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تكفل لكل السفن «المرور العابر» في المضائق الدولية، وتحظر إعاقته أو تعليقه، ولا تنص على أي رسم لمجرد المرور؛ بل إن الدولة الساحلية حتى في مياهها الإقليمية لا تستطيع أن تطلب سوى مقابل لخدمات محددة تُقدَّم لسفينة. وقّعت إيران الاتفاقية لكنها لم تصادق عليها، وتقول إن ذلك الحق لا يسري إلا على من صادق عليها. وقد أجرينا على هذا الموقع اختبار التماثل: في يوليو 2026 أعلنت الولايات المتحدة أيضاً، وهي لم تصادق على الاتفاقية لكنها تعترف بقواعدها بشأن العبور، رسماً بنسبة 20% على حمولة سفن البلدان الثالثة (الخبر؛ الرأي). رسمٌ على مجرد المرور مخالف لقانون البحار أيّاً كان من يفرضه، وأيّاً كان ما يطلبه مقابله: يوان، أو بيتكوين، أو دولارات، أو بيض ودجاج وخشب. وسيلة الدفع لا تجعل الرسم أكثر أو أقل مخالفةً للقانون.

4. من يجمّد: السلاح الجديد هو العملة المستقرة

إذا كان الهاربون من العقوبات يستخدمون العملات المستقرة، فإن من يفرضونها تعلّموا استخدامها بدورهم. لكل عملة مستقرة جهة مُصدِرة، والجهة المُصدِرة تستطيع تجميد الرموز في أي محفظة في العالم. تيثر، الأكثر استخداماً، تفعل ذلك بانتظام بطلب من السلطات الأمريكية: في يناير 2026 جمّدت في يوم واحد نحو 182 مليون دولار في محافظ مرتبطة بالحرس الثوري. وبعد سرقة بينانس، جمّدت تيثر وسيركل خلال ساعات جزءاً من الأموال المسروقة. وفي الولايات المتحدة، يُلزم قانون صدر في يوليو 2025، قانون GENIUS، مُصدِري العملات المستقرة بأن يكونوا قادرين على تجميد الأموال وأن يلتزموا بالعقوبات.

والنتيجة مفارقة. كان يُفترض بالعملات المشفرة أن تحرّر المال من الدول؛ فإذا بالعملات المستقرة تُدخل الدولار، وسلطة تجميده، إلى قلب البلوكتشين.

5. والبيتكوين؟ تُؤخذ المفاتيح

مع البيتكوين، كما رأينا، لا يوجد من يُؤمَر بالتجميد. لكن الدولة تستطيع فعل شيء آخر: أخذ المفاتيح.

في أكتوبر 2025 باشرت وزارة العدل الأمريكية إجراءات مصادرة 127.271 بيتكوين، وهي أكبر عملية حجز للعملات المشفرة في تاريخها. وبحسب الاتهام، كانت تعود إلى تشن تشي، رئيس مجموعة «برينس» الكمبودية، المتهم بإدارة عمليات احتيال عبر الإنترنت في مجمّعات كان فيها عمال من ضحايا الاتجار بالبشر يُرغَمون بالعنف. ويرفض تشن تشي والمجموعة الاتهامات. في يناير 2026 اعتقلته كمبوديا وسلّمته إلى الصين، حيث أُوقف رسمياً في يوليو؛ وفي الولايات المتحدة لا يزال الاتهام قائماً، ودعوى المصادرة لا تزال مفتوحة في بروكلين، حيث طلب محاموه ردّها. هذه البيتكوينات باتت في عهدة الحكومة. وإذا تأكدت المصادرة، فلا يُفترض أن تُباع: ستذهب إلى الاحتياطي الاستراتيجي من البيتكوين الذي أنشأه دونالد ترامب في مارس 2025، والذي لا يتغذى إلا بالبيتكوين المحجوز ولم يشترِ منه شيئاً حتى الآن. وباحتساب هذه أيضاً، تملك الحكومة الأمريكية نحو 328 ألف بيتكوين: إنها أكبر حائز عام في العالم.

هكذا ينتهي الأصل الذي «لا يستطيع أحد تجميده»، هو أيضاً، في خزينة دولة. لا لأن الشبكة تسمح بذلك، بل لأن للناس مفاتيح وحواسيب وبيوتاً وحسابات مصرفية، والدول تعرف أين تبحث عنها.

المرآة

	ماذا يختار	لماذا
المصارف المركزية	الذهب، محفوظاً في الوطن	بعد 2022 تخشى تجميد احتياطياتها في الخارج
الدول الخاضعة للعقوبات	العملات المستقرة أكثر من البيتكوين	تحتاج إلى دولارات، ولو رقمية، للتجارة
من يفرض العقوبات	تجميد العملات المستقرة ومصادرة المفاتيح	لا يستطيع التدخل في شبكة البيتكوين
الناس في الحرب أو في ظل نظام قمعي	البيتكوين أيضاً	الأصل الوحيد الذي يُحمَل في الذاكرة ولا يجمّده أحد على الشبكة

حكمنا: ملاذٌ ممّن؟

الجواب مزدوج. البيتكوين يحمي من سلطة التجميد، وهذه السلطة ليست خيّرة ولا شريرة في ذاتها. يستخدمها اتحاد أوروبي يجمّد احتياطيات بلد غزا جاره، وتستخدمها حكومة سلطوية تجمّد حسابات معارضيها. الخاصية نفسها تخدم عائلة هاربة ومن يخالف القواعد، تماماً كالنقد والذهب وحساب في مصرف متساهل. والذنب، حين يوجد، على من يخالف القواعد، لا على الوسيلة التي يستخدمها.

يقدّم القانون في هذا مقياساً واحداً: من يجمّد أو يصادر أو يفرض الدفع عليه أن يفعل ذلك استناداً إلى قانون، أمام قاضٍ، وبالمعيار نفسه للجميع. هذا هو المقياس الذي نستخدمه للاحتياطيات الروسية، ولبيتكوين تشن تشي، ولرسوم عبور هرمز، أيّاً كان من يفرضها. في الجزء الثالث نرى كيف تراقب الدول من يشتري العملات المشفرة ويبيعها وكيف

تفرض عليه الضرائب. أما رأينا في الخوف الذي يثيره البيتكوين لدى المصارف والمؤسسات فنقوله في مقال رأي مستقل، بتوقيع.

المصادر: حظر الاتحاد الأوروبي أي عملية · نحو 300 مليار دولار · دفع 1,9 مليار · أقرّ بنك TD بذنبه في غسل الأموال · أوضح · البنك المركزي الأوروبي · استطلاع عام 2023 · أكثر من مئة طن · قرر الاتحاد إبقاءها مجمّدة · من أكثر المسائل المفتوحة · Chainalysis · دون 1% · إلى نحو 7% · شركة التحليل Elliptic · انهار حجم تداولها · تموّل تلك الأموال · رسم عبور · Hormuz Safe · روايات عدة · اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار · جمّدت في يوم واحد · باشرت وزارة العدل الأمريكية إجراءات مصادرة · دعوى المصادرة · الاحتياطي الاستراتيجي من البيتكوين · نحو 328 ألف بيتكوين

البيتكوين، من يراقب ومن يفرض الضرائب: القواعد الجديدة في أوروبا والعالم

باختصار

- منذ 1 يوليو 2026، في الاتحاد الأوروبي، لا يستطيع بيع العملات المشفرة أو حفظها إلا من يحمل ترخيصاً، كالمصرف.
- كل تحويل بين المنصات يحمل معه اسم المرسِل واسم المستلِم. وابتداءً من 10 يوليو 2027 لن تستطيع المنصات تقديم حسابات مجهولة ولا التعامل بالعملات المصمَّمة لإخفاء الحركات.
- الاحتفاظ بالبيتكوين في محفظة شخصية يبقى قانونياً: القواعد تستهدف الوسطاء لا الأفراد.
- منذ 2026 تجمع المنصات بيانات العملاء لمصلحة الضرائب، التي ستتبادلها مع عشرات البلدان الأخرى. أما ضرائب الأرباح فتختلف من بلد إلى آخر: من الصفر إلى ثلث الربح.
- في الولايات المتحدة صارت قاعدة العملات المستقرة قانوناً؛ أما قاعدة بقية السوق فتوقفت في مجلس الشيوخ.

في سنواته العشر الأولى عاش البيتكوين في منطقة رمادية. كانت المنصات التي يُشترى فيها ويُباع تُفتح وتُغلق بلا ترخيص، ولم يكن كثير من المستخدمين يعرفون إن كان عليهم دفع ضرائب وكم، ولم تكن لدى مصالح الضرائب في نصف العالم وسيلة لمعرفة من يملك ماذا. هذه المنطقة الرمادية أُغلقت في أوروبا عام 2026.

في الجزء الأول رأينا أن لا أحد يستطيع إيقاف دفعة على شبكة البيتكوين، وأن الدول لهذا تتدخل «عند المداخل والمخارج»، أي على المنصات. يروي هذا الجزء الثالث كيف تفعل ذلك: من يستطيع بيع العملات المشفرة، ومن يجب أن يعرف من أنت، وماذا تعرف مصلحة الضرائب، وكم يُدفع. ونفعل ذلك، كما في الأجزاء الأخرى، في مرآة الذهب والنقود اليومية. نتحدث أساساً عن قواعد الاتحاد الأوروبي والقواعد الدولية، لأنها تسري في بلدان كثيرة معاً؛ أما في الضرائب فكل بلد يقرر بنفسه.

1. من يستطيع بيعه وحفظه

البيتكوين. منذ 30 ديسمبر 2024 يُطبَّق في الاتحاد الأوروبي MiCA، لائحة أسواق الأصول المشفرة: من يشتري العملات المشفرة أو يبيعها أو يبادلها أو يحفظها لحساب الغير يجب أن يحصل على ترخيص، كالمصرف أو شركة الاستثمار. حصلت المنصات التي كانت تعمل وفق القواعد الوطنية على فترة انتقالية، انتهت للجميع في 1 يوليو 2026. ومنذ ذلك اليوم لا يستطيع من لا يحمل ترخيصاً خدمة عملاء أوروبيين. وطلبت الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA) من المنصات غير المرخَّصة أن تُغلق بشكل منظَّم، ومن المدّخرين نقل أموالهم إلى منصة مرخَّصة أو إلى محفظة خاصة بهم.

الذهب. شراء ذهب الاستثمار وبيعه نشاط منظَّم منذ زمن: يخضع التجار لقواعد مكافحة غسل الأموال، وفي بلدان كثيرة يجب أن يكونوا مسجَّلين في سجلات خاصة.

النقود. لجمع الودائع يلزم ترخيص مصرفي، والمصارف تخضع لرقابة المصارف المركزية منذ أكثر من قرن. وMiCA، في جوهرها، تُدخل منصات العملات المشفرة إلى الحظيرة نفسها.

2. من يجب أن يعرف من أنت

البيتكوين. منذ 30 ديسمبر 2024 تسري على العملات المشفرة أيضاً ما يُسمّى *travel rule*، «قاعدة السفر»: كل تحويل بين منصتين يجب أن يحمل معه اسم المرسِل واسم المستلِم، أيّاً كان المبلغ. وإذا كان التحويل من محفظة شخصية أو إليها، فعلى المنصة أن تتحقق، فوق 1000 يورو، من أن تلك المحفظة تعود فعلاً إلى العميل. وابتداءً من 10 يوليو 2027، بموجب اللائحة الأوروبية الجديدة لمكافحة غسل الأموال، لن تستطيع المنصات تقديم حسابات مجهولة ولا التعامل بما يُسمّى *عملات الخصوصية* (privacy coins)، العملات المشفرة المصمَّمة لإخفاء الحركات، مثل مونيرو وZcash. ويرى المدافعون عن الخصوصية أن ذلك انتهاك للحق في الحياة الخاصة الذي يحميه ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد. غير أن الحظر لا يخص العملات المشفرة وحدها: اللائحة نفسها تحظر الحسابات المجهولة على المصارف أيضاً.

يلزم توضيح، لأن شائعات خاطئة كثيرة تنتشر على الإنترنت: الاحتفاظ بالبيتكوين الخاص بك في محفظة شخصية يبقى قانونياً. القواعد تستهدف المنصات، لا الأفراد الذين يحفظون مفاتيحهم بأنفسهم، والتحويلات المباشرة بين محفظتين شخصيتين تبقى خارج *قاعدة السفر*.

الذهب. سبيكة تُشترى من متجر، فوق حدّ معيّن، تتطلب وثيقة. ثم، مقفلاً عليها في البيت، لا تترك أثراً.

النقود. التحويل المصرفي يحمل دائماً اسم الدافع واسم المستلِم: *قاعدة السفر* وُلدت هناك، للمصارف، ثم مُدّت إلى العملات المشفرة. يبقى النقد مجهول الهوية، لكن ابتداءً من 10 يوليو 2027، وفي الاتحاد كله، لن يُسمح بالدفع نقداً بأكثر من 10 آلاف يورو لشركة.

3. ماذا تعرف مصلحة الضرائب

البيتكوين. منذ 1 يناير 2026 يجب على المنصات التي تخدم عملاء أوروبيين أن تجمع البيانات الضريبية لمستخدميها وأن تسجّل المشتريات والمبيعات والتحويلات. هذا ما ينصّ عليه التوجيه الأوروبي DAC8. وفي 2027 سيُرسل بيانات 2026 إلى مصلحة الضرائب في بلدها، التي ستحيلها إلى مصلحة البلد الذي يقيم فيه العميل. ومن لا يقدّم بياناته، بعد تذكيرين، قد تُجمَّد عملياته. يطبّق DAC8 في أوروبا معياراً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة* (Crypto-Asset Reporting Framework)، الذي انضم إليه 76 بلداً حتى يونيو 2026: سيبدأ 46 منها تبادل البيانات في 2027، وأخرى في 2028، والولايات المتحدة في 2029. وفي الولايات المتحدة، في الأثناء، تُبلغ المنصات مصلحة الضرائب بمبيعات العملاء: النموذج الأول، DA-1099، يخص عمليات 2025.

الذهب. للذهب المحفوظ في البيت أو في صندوق أمانات لا يوجد تبادل آلي للمعلومات بين الدول. أما حساب الذهب لدى مصرف، فبحسب طريقة بنائه، قد يدخل في الإبلاغ عن الحسابات المالية.

النقود. للحسابات المصرفية يوجد تبادل آلي منذ 2017: اسمه *معيار الإبلاغ المشترك* (Common Reporting Standard)، أنشأته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد أزمة 2008 لمكافحة رؤوس الأموال المخبَّأة في الخارج، ويطبّقه اليوم أكثر من مئة بلد. ومعيار العملات المشفرة هو، عملياً، نسخة منه.

4. كم يُدفع

البيتكوين. هنا لا توجد قواعد مشتركة في الاتحاد الأوروبي: كل بلد يقرر بنفسه، والفوارق هائلة. في ألمانيا من يحتفظ بالبيتكوين أكثر من عام ثم يبيعه لا يدفع شيئاً؛ وفي البرتغال تسري قاعدة مماثلة، بينما تدفع المبيعات قبل مرور عام 28%؛ وفي فرنسا يدفع الربح 31,4% (كانت 30% حتى 2025)؛ وفي إيطاليا، منذ 2026، 33%. البيع نفسه، بالربح نفسه، قد يكلّف من الصفر إلى ثلث الربح بحسب مكان الإقامة.

وثمة تفصيل يفاجئ كثيرين. في بلدان كثيرة يُعدّ دفع ثمن شيء بالبيتكوين، فنجان قهوة أو سيارة، بيعاً للبيتكوين: إذا ارتفع السعر منذ الشراء، يُنتج ذلك الدفع ربحاً يجب التصريح به. وهذا أحد أسباب قلّة من يستخدمون البيتكوين للتسوّق.

أما في ضريبة القيمة المضافة فتوجد قاعدة مشتركة. في 2015 قضت محكمة العدل للاتحاد الأوروبي، في قضية سويدي أراد فتح خدمة صرف، بأن مبادلة اليورو بالبيتكوين والعكس معفاة من ضريبة القيمة المضافة، كالصرف بين العملات.

الذهب. ذهب الاستثمار أيضاً معفى من ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد كله، بموجب قاعدة أوروبية. أما الربح من البيع فيُفرض عليه، كما في البيتكوين، بطرق مختلفة من بلد إلى آخر.

النقود. على فوائد الحساب أو السند الحكومي تُدفع الضرائب في كل مكان، لكن لا أحد يدفع ضريبة لأنه أنفق يورو. والبيتكوين، في نظر مصلحة الضرائب، أشبه بالاستثمار منه بالعملة.

5. والولايات المتحدة؟

سارت الولايات المتحدة في اتجاه آخر. في يوليو 2025 أقرّت قانون GENIUS، أول قانون فيدرالي بشأن العملات المستقرة، يُلزم المُصدِرين بالاحتفاظ باحتياطيات وبالقدرة على تجميد الأموال بأمر من السلطات. أما القانون الأشمل، قانون CLARITY، الذي يُفترض أن يحدد من يراقب بقية السوق، فقد أقرّه مجلس النواب في يوليو 2025 لكنه توقف في مجلس الشيوخ: في 15 سبتمبر 2026 لم يحصل على الأصوات الستين اللازمة لمناقشته في الجلسة العامة، ومن الصعب أن يعود قبل 2027. وفي الأثناء أنشأت واشنطن الاحتياطي الاستراتيجي من البيتكوين. باختصار، البلد الذي تُقوَّم بعملته كل العملات المستقرة تقريباً نظّم أولاً تلك العملات بالذات.

6. حيث لا تصل القواعد

لكل هذه القواعد نقطة مشتركة: تستهدف الوسطاء. المنصات، والمصارف، والتجار. من يحتفظ بالبيتكوين في محفظته الخاصة ويبادله مباشرة مع شخص آخر يبقى خارج الرقابة الآلية، كمن يخبّئ الذهب تحت الفراش أو يدفع نقداً بين الأفراد.

لكن الخروج عن الرقابة لا يعني الخروج عن القانون. يجب التصريح بالربح في كل الأحوال، وعاجلاً أو آجلاً، لتحويل البيتكوين إلى يورو ودفع إيجار، يمرّ الجميع تقريباً عبر منصة، أي عبر باب يسجّل اليوم من يدخل ومن يخرج. الحرية التي يعد بها البيتكوين تبقى سليمة على الشبكة. أما عند المداخل والمخارج، فتسري الآن المعاملة نفسها التي تسري على النقود.

المرآة

	البيتكوين	الذهب	النقود
من يستطيع بيعه أو حفظه	المنصات المرخَّصة فقط (الاتحاد الأوروبي، منذ 1 يوليو 2026)	تجار خاضعون للتنظيم	المصارف المرخَّصة فقط
اسم الدافع والمستلِم	إلزامي بين المنصات؛ تحقق فوق 1000 € مع محفظة شخصية	وثيقة فوق حدّ معيّن، ثم لا أثر	إلزامي في التحويلات؛ النقد محدود منذ 2027
هل تعرف مصلحة الضرائب؟	منذ 2026، عبر المنصات (الاتحاد الأوروبي وعشرات البلدان الأخرى)	يتوقف: حساب الذهب قد يدخل، الذهب في البيت لا	نعم، منذ 2017، للحسابات في الخارج
ضريبة القيمة المضافة	معفى (محكمة العدل الأوروبية، 2015)	معفى (ذهب الاستثمار)	لا تُطبَّق
ضريبة الربح	مختلفة في كل بلد: من الصفر إلى الثلث	مختلفة في كل بلد	تُفرض على الفوائد لا على الإنفاق
خارج الرقابة	المحفظة الشخصية والمبادلات بين الأفراد	الذهب المحفوظ في البيت	النقد بين الأفراد

ما الذي يتغير

طوال سبعة عشر عاماً قُدِّم البيتكوين على أنه العملة التي تفلت من الدول. في أوروبا، منذ 2026، يُعامَل من يمرّ عبر منصة تقريباً كمن يمرّ عبر مصرف: ترخيص، ووثائق، وبيانات لمصلحة الضرائب. ولا يبقى حرّاً إلا من يستغني عن الوسطاء ويتحمّل وحده عبء حفظ مفاتيحه، ومخاطره.

أهي خطوة نحو الحالة الطبيعية أم محاولة لترويض نظام وُلد ليستغني عنهم؟ تقول المؤسسات إنها تريد وقف غسل الأموال والتهرب الضريبي، بالقواعد نفسها التي تسري على النقود. ويردّ أنصار البيتكوين بأن كل رقابة جديدة تجعل الوعد الأصلي أقل صدقاً. وفي هذا السؤال يتخذ الموقع موقفاً في مقال رأي مستقل، بتوقيع.

يصف هذا المقال القواعد، وليس نصيحة ضريبية ولا استثمارية: تختلف الأنظمة من بلد إلى آخر وتتغير مع الوقت.

المصادر: MiCA · طلبت · «قاعدة السفر» · اللائحة الأوروبية الجديدة لمكافحة غسل الأموال · يرى · التوجيه الأوروبي DAC8 · انضم إليه 76 بلداً · DA-1099 · *معيار الإبلاغ المشترك* · لا يدفع شيئاً · تدفع · 31,4% · 33% · يُعدّ دفع ثمن شيء بالبيتكوين · محكمة العدل للاتحاد الأوروبي · قاعدة أوروبية · لم يحصل على الأصوات الستين

المفاتيح

تحتوي الكتلة الأولى من سجل البيتكوين، في 3 يناير 2009، على عنوان صحيفة: «وزير المالية على وشك خطة إنقاذ ثانية للمصارف». من كتبه هناك كان يعرف أنه لن يمكن محوه. وبقي. بعد سبعة عشر عاماً لا يزال أوضح ما قيل يوماً عن ماهية البيتكوين: ليس استثماراً، بل جواباً عن سؤال. ماذا يحدث لمالك حين يخطئ من يحفظه، ويدفع الثمن شخص آخر؟

أقولها فوراً، لأن من يقرأ له الحق في أن يعرف: أملك بعض العملات المشفرة. لا أضعها كلها في مرتبة واحدة: كثير منها، كعملات الميم، ليس عندي سوى مضاربة. لا أكتب لأقول هل تُشترى. أكتب لأن أجزاء هذه السلسلة الثلاثة (كيف يعمل، من يجمّد ومن يهرب، من يراقب ومن يفرض الضرائب) كشفت أطروحة ليست في البيانات لكنها تعبرها كلها، ويجب أن تُقال بضمير المتكلم. الأطروحة هي هذه: الخوف الحقيقي الذي يثيره البيتكوين ليس خوف المدّخرين. إنه خوف المؤسسات. عملة لا يستطيع أحد طباعتها لا تسمح بألاعيب محاسبية، ولا تُنقَذ بمرسوم، ولا تحتاج إلى مصرف يحفظها. لو استخدمها الجميع، لقلّت أسباب وجود كثير من عمالقة عصرنا، من شبكات الدفع إلى الشبكات التي تربط المصارف.

قبل الدفاع عنها، يجب الإقرار بخطئها حيث تخطئ. المؤسسات لم ترفض البيتكوين: اشترته. صندوق بلاك روك، أكبر مدير للمدخرات في العالم، كان يحفظ في 2026 بيتكوين أكثر مما تحفظه أي حكومة، ورئيسه التنفيذي، الذي كان يسمّيه عام 2017 «مؤشراً لغسل الأموال»، يسمّيه اليوم «الذهب الرقمي». الألاعيب المحاسبية لم تختفِ: انتقلت إلى الوسطاء، وقد أخفت FTX ثمانية مليارات دولار من أموال عملائها، وكلّف ذلك مؤسسها خمسة وعشرين عاماً في السجن. والمصارف لا تقوم بالمدفوعات فحسب: إنها تُقرض. ومن يملك البيتكوين يستطيع إقراضه أيضاً، لمن يشاء وبالشروط التي يشاء، كما يُفعل بين الأفراد بالذهب أو بالمال، ومع *العقود الذكية* تنشأ خدمات تجعل ذلك أسهل. البيتكوين ليس مصرفاً، ولا ينبغي أن يصير مصرفاً. لكن هنا بالضبط يكمن الفرق الذي يهمّ. من يُقرض وحدة بيتكوين يُحرَم منها، ويبقى المجموع كما هو. أما المصرف الذي يمنح قرضاً عقارياً فإنه يُنشئ مالاً لم يكن موجوداً. يرى البعض في ذلك ميزة البيتكوين: لا أحد يستطيع تضخيم كميته. ويرى آخرون فيه حدّه: في 2008 أنقذت عمليات الإنقاذ التي كان ذلك العنوان يندّد بها ودائع أناس لا ذنب لهم، ومع عملة لا يستطيع أحد توسيعها لا وجود لطوق النجاة هذا. وحين حاول أحدهم استثمار بيتكوين العملاء كما يفعل المصرف، بإقراضه وتوظيفه في عمليات محفوفة بالمخاطر، انتهى الأمر بسوء: في 2022 أفلست Celsius وBlockFi.

وهنا بيت القصيد. إذا كانت المؤسسات تشتري البيتكوين، فممّ تخاف إذن؟

ربما من لا شيء: ربما التنظيم مجرد عملها. ربما تخاف من غسل الأموال، ومن التهرب الضريبي، ومن كوريا الشمالية، وهي محقّة في خوفها منها. ربما تخاف من خسارة العقوبات، وهي أسرع سلاح تملكه دولة. لا أعرف ذلك يقيناً، ولا أريد التظاهر بأني أعرف. أعرف ما تفعله. تراخيص لمن يبيع، وأسماء على كل تحويل، وبيانات لمصلحة الضرائب، وحسابات مجهولة محظورة، ومفاتيح تُصادَر ممن يخطئ. كل شيء عند الأبواب. وعلى الشبكة، لا شيء.

الجواب إذن أدقّ من أطروحتي الأولى. المؤسسات لا تخاف من البيتكوين. إنها تخاف ممن يحفظ مفاتيحه بنفسه. البيتكوين داخل صندوق منتجٌ مالي كأي منتج آخر: المفاتيح لدى جهة حفظ مرخَّصة، تُسأل أمام هيئة رقابة، وأمام قاضٍ إن لزم. أما البيتكوين في محفظة شخص فهو الأصل الوحيد الذي يُحمَل في الذاكرة ولا يستطيع أحد تجميده. يتداول

مستخدمو البيتكوين منذ سنوات شعاراً: *not your keys, not your coins*، إن لم تكن المفاتيح لك فالبيتكوين ليس لك. أخذه عالم المال بحرفيته. أخذ المفاتيح، وباعنا الباقي.

لا أظن أن هذه مؤامرة. أظن أنها خيار، وأنه يجب الحكم عليه بالمقياس الذي يستخدمه هذا الموقع في كل شيء. للدولة الحق في أن تعرف من يربح، وأن تفرض عليه الضرائب؛ وعليها واجب إيقاف من يموّل حرباً بعملات مشفرة مسروقة. لكن القاعدة نفسها يجب أن تسري على من يجمّد احتياطيات بلد معتدٍ ومن يجمّد حسابات معارض، على رسم عبور إيراني وعلى رسم أمريكي، على غاسل أموال بمحفظة رقمية وعلى مصرف يترك أموال العصابات تمرّ. ويجب أن يبقى لكل إنسان أن يحتفظ بشيء له خارج الباب: لا ليختبئ، بل لأن من يُغلق الباب أحياناً هو من كان يُفترض أن يحرسه. العائلات اللبنانية تعرف ذلك منذ 2019.

عنوان تلك الصحيفة لا يزال هناك، في الكتلة الأولى. لا أحد يستطيع محوه، ولا أحد يستطيع مصادرته، ولا تبلغه أي لائحة. من هذه القصة كلها، هو الشيء الوحيد الذي لم يستطع أحد تجميده.

المصادر: عنوان صحيفة · صندوق بلاك روك · يسمّيه اليوم · وكلّف ذلك مؤسسها · تنشأ خدمات · يُنشئ مالاً لم يكن موجوداً · أفلست Celsius وBlockFi · العائلات اللبنانية

النسخة الإلكترونية: https://iwillnotlookaway.org/s/ar/series-bitcoin-refuge-full-text.html — N3R1-70 — I Will Not Look Away